الأمم المتحدة TCDC

Distr.
LIMITED

TCDC/11/L.6/Add.2
3 June 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

اللجنة الرفيعة المستوى المعنية
باستعراض التعاون التقني فيما
بين البلدان النامية
الدورة الحادية عشرة
نيويورك، ١-٤ حزيران/يونيه ١٩٩٩

عاشرا - مناقشات مواضيعية: خطاب رئيسي وعرض دراسات حالات إفرادية بشأن موضوع: "دور التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في تسريع وتيرة النمو والتنمية العادلة من خلال شراكة واسعة القاعدة"

أجري الجزء الأول من هذه الجلسة في شكل اجتماع غير رسمي للاستماع للخطاب الرئيسي الذي ألقاه السير شريداث رامفال، الأمين العام السابق للكومنولث والمفاوض الرئيسي الحالي للجماعة الكاريبية في المفاوضات الاقتصادية مع أوروبا والأمريكتين، وأشار السير شريداث رامفال إلى السنوات التي تشكل فيها التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ابتداء من ١٩٧٢، وعرض الأسباب القاهرة التي جعلت بلدان الجنوب في حاجة إلى أن تعمل جميعا بالتزام من أجل التوصل إلى مواقف جماعية في مفاوضاتها مع بلدان الشمال. ولاحظ أن هذا الموقف ضروري لضمان "أرضية" متكافئة اعتبارا لواقع التهميش الاقتصادي للعديد من البلدان النامية على مشارف الألفية الجديدة. وشدد على ضرورة زيادة التعاون بين البلدان النامية ووضع ترتيبات مؤسسية ملائمة للتنمية العادلة والمستدامة لبلدان الجنوب. وفي هذا الصدد، اقترح إنشاء كيان على شاكلة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لفائدة بلدان الجنوب ليجمع أفضل المواهب التقنية لبلدان الجنوب ويعمل كمركز لنقل المعرفة للمشاركة بفعالية في المفاوضات العالمية من أجل تحقيق فوائد لجميع البلدان. وعلى هذا الأساس وحده، ستتمكن بلدان الجنوب من ضمان حيز اقتصادي للاندماج الفعلي في الاقتصاد المعولم.

وقدم حججا قوية تسند التعاون فيما بين بلدان الجنوب وقال إن بلدان الجنوب في حاجة إلى "حيز" اقتصادي في القرن القادم. وعلى وجه التحديد، تحتاج بلدان الجنوب إلى "حيز للنمو والازدهار، وحيز للعيش الكريم وحيز لتطوير مواهب شعوبها". ولاحظ أن القرن العشرين تميز بازدهار ملحوظ للعبقرية البشرية ونمو الرخاء الاقتصادي، غير أنه شهد في الوقت ذاته قيام فوارق كبيرة في هذا الاقتصاد المعولم.

وفيما يتعلق بدور الدولة في القرن القادم، لاحظ السير شريداث أنه إذا كان من الواضح أن الدولة ستظل الفاعل الرئيسي، فإنه سيكون ثمة دور متزايد الأهمية يقوم به فاعلون أساسيون آخرون من قبيل المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، وهذا نموذج ظهر فعلا في البلدان المتقدمة النمو. ولاحظ أن التجمعات الإقليمية، بدل أن تفتت دول الجنوب، فإنها تمثل عتبة أساسية في توحيد وتعزيز المناطق لتسهيل قدر أكبر من التكامل الأقاليمي والعالمي. ولاحظ بخصوص تزايد دور الخدمات في هيكل الاقتصاد العالمي، أن ثمة إمكانية إنمائية ضخمة في هذا المجال وأن على البلدان النامية أن تضمن مكانتها في هذا المجال الذي يزداد اتساعا.

واستؤنف الاجتماع الرسمي في جلسة عامة في الجزء الثاني من المناقشات المواضيعية المتعلقة بعروض دراسات الحالات الإفرادية. واتفق الاجتماع على مقترح للرئيس يرمي إلى إدراج النقاط الرئيسية لمناقشات الخطاب الرئيسي في الوثائق الرسمية للجنة الرفيعة المستوى. ومتابعة للموضوعات الواسعة المتعلقة بتسريع وتيرة النمو والتنمية العادلة من خلال شراكة واسعة القاعدة، قدمت دراسات الحالات الإفرادية التالية:

'١' التعاون فيما بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حفز النمو والحد من الفقر في البلدان النامية - التجربة الهندية في تشجيع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛

'٢' تعزيز التجارة والاستثمارات في منطقة السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي؛

'٣' الحد من آثار فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) على إمكانيات التنمية - التجربة الأوغندية/تجربة منظمة الدعم الخاص بالإيدز مع الجهات الأخرى؛

'٤' التعاون فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية في جنوب المحيط الهادئ في مجال التنوع البيولوجي البحري - عرض عام لبعض المبادرات في منطقة جنوب المحيط الهادئ؛

(أ) التعاون فيما بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حفز النمو والحد من الفقر في البلدان النامية - التجربة الهندية في تشجيع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية: تبرز هذه الدراسة للحالة الإفرادية الدروس المستخلصة من مشاركة الهند في الصناعات الصغيرة على النطاق الأقاليمي مع البلدان النامية الأخرى. فللهيئة الوطنية للصناعة الصغيرة في الهند تجربة واسعة تمتد على مدى عقدين من الزمن في مجال تقديم المساعدة التقنية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية في آسيا وأمريكا اللاتينية ولا سيما في أفريقيا. والصناعات الصغيرة من القطاعات الأكثر ديناميكية في اقتصاد الهند إذ تستأثر بحصة كبيرة من المنتجات والصادرات الصناعية. وتساهم الصناعات الصغيرة بما تتميز من قدرة على توليد فرص العمل إلى جانب انخفاض متطلباتها الاستثمارية وارتفاع استخدامها للمواد

الأولية المحلية، مساهمة رئيسية في النمو الصناعي والحد من الفقر في البلدان النامية. وتساهم الصناعات الصغيرة بمعدل ٤٠ في المائة تقريبا من مجموع الإنتاج الصناعي و ٣٥ في المائة من مجموع صادرات الهند. وتركز دراسة الحالة الإفرادية على المساعدة التي تقدمها الصناعات الصغيرة في تنمية المؤسسات الصغيرة في ٥ بلدان أفريقية - كينيا، وإثيوبيا، ومالي، وناميبيا، ونيجيريا - اتخذت شكل رحلات دراسية وتقييمات من أجل تطوير الصناعات الصغيرة، وتدريب على تطوير المهارات وتنمية روح المقاولة الحرة، والربط التنفيذي بين التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية/التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. ويشمل تطوير المؤسسات الصغيرة إقامة شراكات واسعة القاعدة بين القطاعين العام والخاص. وتشمل الشراكات المصارف التجارية الهندية لآلية التمويل والتجهيز. وتنظم معارض للتكنولوجيا لتسهيل نقل التكنولوجيا ونشر المعرفة. وتطلع البلدان الأفريقية المشاركة على الخبرة التقنية الهندية وتتعرف على منظمي المشاريع الهنود عن طريق المعارض التي تنقل في أعقابها التكنولوجيات المعروضة إلى منظمي المشاريع المحليين الذي يدربون على تشغيلها. كما تستخدم تجربة الصناعات الصغيرة التعاون الثلاثي الذي يشمل المساعدة المالية من مصادر من قبيل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وقد صدر ما يزيد على ١٦٥ مشروعا من مشاريع الصناعات الصغيرة إلى ١٨ بلدا في أفريقيا و ٦ بلدان في آسيا. وأعلن معظمها عن إنجاز عمليات مربحة؛

(ب) تعزيز التجارة والاستثمارات في منطقة السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي. تغطي دراسة الحالة الإفرادية هذه أربعة من بلدان المخروط الجنوبي لأمريكا اللاتينية، وهي الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل. وبوصفها مبادرة في مجال التعاون الاقتصادي على الصعيد دون الإقليمي، فقد تجاوز أداؤها فيما يتعلق بتدفقات التجارة والاستثمار كل التوقعات. وقد وفرت معاهدة أسونسيون إطارا للتعاون الإقليمي يجمع بين الأهداف المحددة بدقة (بشأن التخفيضات التعريفية على سبيل المثال) والتوجه الاستراتيجي الموسع. فبين ١٩٩١ و ١٩٩٨، زاد معدل نمو الصادرات فيما بين البلدان المشاركة بمقدار ثلاثة أضعاف. وبالتالي حفز النمو التجاري الاستثمارات داخل المنطقة مع ما رافق ذلك من آثار ثانوية هامة حركت النشاط الاقتصادي في منطقة السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي. فعلى سبيل المثال، رافق عملية التكامل الاقتصادي تطوير القدرات التقنية الوطنية من خلال التعاون الاقتصادي/التقني فيما بين البلدان النامية الأعضاء. وجرى معظم هذا التعاون في سياق المفاوضات التقنية بين الأطراف المشاركة، وأدى إلى تقاسم الدول الأعضاء في السوق المشتركة المعلومات والمرافق والموارد، مما أسهم في تنمية الموارد البشرية في شريحة واسعة من وكالات القطاع العام. وقد درّب عدد كبير من موظفي القطاع العام في مجال المفاوضات الدولية، أثناء إجراء المفاوضات، مما مكن من تطوير المهارات في إعداد مقترحات مشاريع القرارات، وتحليل/تفسير القوانين التجارية المعمول بها داخل البلدان الأعضاء في السوق، وفهم ما ترتبه قرارات السياسات الداخلية من آثار على التجارة الخارجية. وخلقت المشاركة في السوق أيضا الحاجة إلى زيادة فعالية التنسيق فيما بين الوكالات ضمن كل إدارة وطنية، وأبرزت أيضا قيمة التعاون التقني الثلاثي ولا سيما في مرحلتي التفاوض بشأن المشاريع وتنفيذها؛

(ج) وأبرزت دراسة الحالة الإفرادية بشأن الحد من أثر فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) على التنمية - التجربة الأوغندية/ منظمة الدعم الخاص بالإيدز - الصلة القائمة بين الصحة والتنمية. ويشكل الإيدز الخطر الأكبر الأوحد على التنمية الشاملة الذي يمكن أن يُجهز على ما تحقق من مكاسب في مجال التنمية. واتخذ تحرك أوغندا في مواجهة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) شكل استراتيجية متعددة الجوانب ومتكاملة لمعالجة العوامل الطبية والاجتماعية والاقتصادية. والعناصر الرئيسية التي أدت إلى نجاح أوغندا في مجال مكافحة الإيدز هي القيادة السياسية، وتمكين المجتمع المدني، فضلا عن التعاون مع المجتمع المدني وتعبئة القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، مثل منظمة الدعم الخاص بالإيدز. وتستخدم البرامج المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى آلية التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بشأن تنفيذ البرامج وأنشطة الدعوة. ويتمثل تعاون منظمة الدعم الخاص بالإيدز، وهي منظمة غير حكومية، في تبيان أفضل الممارسات للعناية والوقاية فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وتوسيع نطاق مكافحة الإيدز بتعزيز الشراكات مع المؤسسات القائمة في البلدان النامية الأخرى، وإنشاء شبكات من الموارد التقنية القائمة على التفوق والخبرة لتلبية الاحتياجات على الصعيدين الوطني والإقليمي، ضمن إطار التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. ويعد هذا الوباء من العوامل الرئيسية المؤدية إلى تفشي الفقر، إذ أنه يؤدي إلى انخفاض الدخل بمعدل يربو على ٦٠ في المائة في بعض المناطق التي ينتشر فيها الوباء والى ارتفاع معدلات الانقطاع عن التعليم في المدارس التي تصل إلى ٥٠ في المائة. وأصبحت الزيادة المستمرة في عدد الأيتام - المقدر حاليا بثمانية ملايين والآخذ في الازدياد - بسبب فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) - تشكل مشكلة بالغة الأهمية تستدعي الاهتمام الفوري للمجتمع الدولي الذي ينبغي أن يركز على دعم الجهود الوطنية في مكافحة هذا الوباء.

(د) تركز دراسة الحالة الإفرادية بشأن التعاون فيما بين البلدان الجزرية الصغيرة النامية في منطقة جنوب المحيط الهادئ على التعاون الجزري بين الدول الأعضاء الـ ٢٢ في مجال التنوع البيولوجي البحري من خلال المؤسسات الإقليمية، مثل لجنة جنوب المحيط الهادئ، وبرنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ، ووكالة مصائد الأسماك لمحفل جنوب المحيط الهادئ، وجامعة جنوب المحيط الهادئ. وهذه البلدان، الأعضاء في جماعة جنوب المحيط الهادئ، تتقاسم موارد بحرية ضخمة تمثل الفرص الرئيسية لتنميتها الاقتصادية. ويتسم تنفيذ المبادرات الكبرى، مثل التنوع البيولوجي البحري، بفعالية أكبر من حيث التكاليف في حال تنفيذها على أساس إقليمي، وخصوصا لكونها تتمشى مع مختلف الاتفاقيات الدولية بشأن البيئة. وقد أدى استعمال المرافق الإقليمية في التدريب، والبحوث، ودعم وضع السياسات، واستغلال الموارد، والإدارة إلى تمكين بلدان المنطقة من العمل كشبكة والتعلم من بعضها البعض في مجال صياغة وتنفيذ مختلف المبادرات، على نحو أكثر فعالية. إن برنامج الدراسات البحرية لجامعة جنوب المحيط الهادئ يعالج احتياجات تنمية الموارد البشرية، إذ يدرب ١٠ ٠٠٠ شخص سنويا؛ وفي إطار وكالة مصائد الأسماك لمحفل جنوب المحيط الهادئ، تقوم بلدان جنوب المحيط الهادئ بإدارة مواردها من سمك التون. وهناك تحديات تواجه النجاح في تنسيق التعاون فيما بين البلدان، في منطقة جنوب المحيط الهادئ التي تتسم باتساعها

وتنوعها، وباقتصاداتها الصغيرة وتفاوت قدراتها المؤسسية. كما أن العوائق التي تواجه التمويل ضخمة إذ أن الموارد الخارجية وميزانيات البلدان الأعضاء محدودة. ومن الجدير بالملاحظة أن من سمات ترتيبات التعاون الإقليمي الشراكات الواسعة القاعدة التي تستند إلى ترتيبات ثلاثية ودعم مالي من مجتمع المانحين. وتوفر دراسة الحالة الإفرادية هذه نموذجا جيدا للتعاون الإقليمي القائم على أساس الاحتياجات الاقتصادية، والأهداف المشتركة، واستعمال الموارد البحرية في الأغراض السلمية، وإدارة البيئة البحرية.

- - - - -